شنـاشيـل

صمتكم يخنقنا

■ عدنان حسين

أبلى أعضاء مجلس النواب أمس الأول بلاءً "حسناً" للغاية في الدفاع عن حقوقهم، فلم يرضوا بالنيل من هذه "الحقوق" ووقفوا ضد إنقاص رواتبهم، فيما خفّضوا رواتب الرئاسات الثلاث بنسبة ٢٣ في المئة، وكان مطروحاً تخفيض رواتب "نواب الشعب" الميامين بنسبة ٤٠ في المئة.

وأبلى الأعضاء أنفسهم بلاءً مماثلاً مرة أخرى في اليوم نفسه عندما قاطعوا بأغلبيتهم الساحقة تشكيل منظمة مجتمع مدني لمحاربة الفساد، فمن مجموع ٣٢٥ عضواً في مجلس النواب، فقط ثلاثة عشر نائباً أعلنوا عن تشكيل منظمة "برلمانيون عراقيون ضد الفساد"، أي أن ٤٪ فقط من نوابنا أظهروا أنهم مكترثون بمحاربة الفساد ومهتمون بتخليص دولتنا ومجتمعنا من هذا الوباء الفتّاك الذي يحول دون انتقال العراقيين إلى مرحلة العيش بكرامة.

ليس مُدهشاً أن يتدنى إلى هذا الحد عدد النواب المبادرين إلى تشكيل منظمة مهمة من هذا النوع، فبرلمانيونا عودونا على أن يكونوا أول وأكبر المستفيدين وألا يكونوا في عداد الخاسرين، ولن ننسى أنهم حال افتتاح الدورة البرلمانية السابقة وضعوا رواتبهم وامتيازاتهم المبالغ فيها على رأس جدول أعمالهم، ولم يكترثوا لصيحات الاستنكار الشعبية المغمسة بدماء الاقتتال الطائفي الذي أبلوا هم أكثر من غيرهم في إذكائه "بلاء حسناً" أيضاً.

لم يبتدع النائب صباح الساعدي وزميلاته وزملاؤه الاثنتي عشرة فكرة "برلمانيون عراقيون ضد الفساد"، فمنذ العام ٢٠٠٢ تأسست المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد خلال مؤتمر عقد في مبنى البرلمان الكندي، وهي تضم في عضويتها الآن ٤٠٠ منظمة وطنية وإقليمية، وبعض هذه المنظمات موجود في البلدان العربية بما فيها اليمن.

وخلال السنوات الثماني الماضية اتخذ الفساد في بلادنا بعداً تصاعدياً فلكياً على نحو لا مثيل له إلا في الصومال وأفغانستان، بيد أن نوابنا الميامين لم يؤرقهم هذا كما هو واضح من سجلات اجتماعات المجلس ونشاطاته، فقضية الفساد هي بين القضايا التي حظيت بأقل الاهتمام وليس أكثره خلال مناقشاتهم ومؤتمراتهم الصحفية وجلسات الاستماع التي نظمها المجلس على هامش اجتماعاته. وبرغم اعتراف الجميع بالحجم الهائل للفساد في دولتنا وتوفر أطنان من الوثائق عليه فان برلماننا لم يقف وقفة جادة أمام قضية فساد واحدة ويمضي بها إلى النهاية. والقضية اليتيمة هي قضية وزير التجارة الأسبق الذي وقف أمام البرلمان للمساءلة مرة واحدة فقط ثم أعلنت استقالته قبل أن يُتم المجلس مساءلته.. ولم يكلّف المجلس نفسه حتى مجرد التنديد بالتجاوز الحكومي على دوره الرقابي.

"برلمانيون عراقيون ضد الفساد" مبادرة وطنية طيبة نأمل أن يلتحق بها سائر البرلمانيين الشرفاء والنزيهين الذين نعرفهم لكي تتحول هذه المبادرة إلى حركة مؤثرة وفاعلة، ففساد رجال دولتنا يقتلنا جميعاً.. يميت وطننا، ويهدد مصير أبنائنا وأحفادنا مثلما هددت حروب صدام ومحاصصة خلفائه حاضرنا.

إن صمتكم على هذا الفساد، أيها النواب، يخنقنا.

الحكومة: مجالس المحافظات تفتقر إلى الكفاءات

ملف العلاقة بين المركز والمحافظة ينفتح مجدداً والمجالس تتهم الحكومة بتقييد صلاحياتها

□ بغداد / متابعة المدى

اتهم نواب وأعضاء في مجالس المحافظات، الحكومة الاتحادية، بتقييد صلاحياتها والعمل بالمركزية، مطالبين بمنح الحكومات المحلية مزيداً من الصلاحيات الإدارية والتنفيذية.

وقال نائب رئيس مجلس محافظة البصرة احمد السليطي إن الحكومة المركزية صادرت صلاحيات الحكومات المحلية وعطلت المشاريع بدوافع مختلفة. وأوضح السليطي في تصريح له إن "الحكومات المحلية حصلت على صلاحيات واسعة بموجب الدستور، لكن السلطة الاتحادية صادرتها حيث أنها لم تبق هذه الصلاحيات بأيدينا ولم تتعاون معنا من خلال هذه الصلاحيات لإقامة المشاريع. وتابع إن الحكومة المركزية تعطل هذه المشاريع تحت أسباب مختلفة ولدينا الوثائق والأدلة التي تثبت كلامنا، ودعا السليطي إلى الحد من سيطرة الحكومة المركزية وإعطاء الحرية للسلطات المحلية لأنه لا يمكن الرجوع للمركزية في كل شي يحدث".

من جانبه دعا النائب عن التحالف الوطني وائتلاف دولة القانون محمد سعدون الصيهود إلى تفعيل عمل الحكومات المحلية ومنحها مزيدا من الصلاحيات الإدارية والتنفيذية وخاصة بالنسبة للملف الخدمي. وقال في تصريح صحفي: "إن المرحلة المقبلة ستشهد العمل باللامركزية الإدارية من خلال تقوية الحكومات المحلية بعكس ما يجري الآن من تقوية حكومة المركز على حساب الحكومات المحلية والذي خلق فجوة كبيرة في عملها". وأضاف انه: "يجب أن تعطى الحكومات المحلية صلاحيات أكثر من السابق خصوصا فيما يتعلق بالخدمات مع تشديد الرقابة من جانب البرلمان ومجلس المحافظة وهذه خطوة مهمة". وأوضح الصيهود: "إن أهم ما يقوم به البرلمان هو الدور الرقابي باتجاه تقديم الخدمات وهو ما سيعطي دافعا قويا للحكومات المحلية نحو تحقيق أفضل الانجازات للمواطن وفي المجالات كافة".

وينص قانون مجالس المحافظات الرقم ٢١ للعام ٢٠٠٨ على أن «مجلس المحافظة هو أعلى سلطة تشريعية ورقابية ضمن الحدود الإدارية للمحافظة، ولها حق إصدار التشريعات المحلية في حدود المحافظة، بما يمكنها من إدارة شؤونها وفق مبدأ اللامركزية الإدارية، بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين الاتحادية.

في المقابل، اعتبر عضو ائتلاف دولة القانون عدنان السراج أن تدخل حكومة المركز في عمل مجالس المحافظات مرده إلى كثرة الوزارات وهيمنة الوزارات المركزية على المشاريع وعلى الخطط في المحافظات. وأوضح السراج: أن الحكومة المحلية تتلقى مخصصات اقل من الوزارات لأن المشاريع تتحول إلى الوزارات، وبالتالي فان الحكومة المحلية تشكو من قلة الموارد في تنفيذ مشاريعها داخل محافظاتها. وأشار السراج إلى أن العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية تحتاج إلى الكثير من عوامل النجاح أبرزها العوامل القانونية لتنظيم هذه العلاقة، وقال: إن مجالس المحافظات ومجالس الاقضية والنواحي لم يباشر فيها وهي جزء مكمل لعمل ودستورية الحكومات المحلية، أعضاء الحكومات المحلية يفتقرون إلى الكفاءة والقدرة والإمكانات الحقيقية لإدارة حكومة محلية صغيرة وهذا ما شاهدناه في الإخفاقات العديدة لكوادر هذه المحافظات من اجل إدارة محافظاتهم بشكل مهني، والأمر ناتج عن قلة التدريب وعدم استيعاب التجربة الجديدة، إضافة إلى ذلك الخضوع إلى المحاصصات الحزبية والتيارات السياسية.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد اتهم في أيار الفائت الحكومات المحلية بالتوجه نحو إقامة دويلات صغيرة ممثلة في محافظاتهم داخل العراق، لافتا إلى أن «قانون مجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم يجب أن يعدل بغية إنهاء تلك القضية». ودعا المالكي إلى عدم التعدي على صلاحيات الحكومة المركزية، والاستناد إلى الدستور والقانون في اتخاذ القرارات وتحديد الصلاحيات.

مستشار للمالكي ينفي تحرك البيشمركة إلى ديالى دون التنسيق مع بغداد

□ بغداد / متابعة المدى

نفى مستشار رئيس الوزراء العراقي لشؤون إقليم كردستان العراق عادل برواري أن تكون حكومة الإقليم أرسلت قوات من البيشمركة إلى المناطق المتنازع عليها في محافظة ديالى دون التنسيق مع الحكومة الاتحادية بهذا الشأن، مبينا أن بعض الجهات التي تحدثت عن غياب التنسيق تحاول استغلال الموقف لإثارة أزمة سياسية. وقال برواري إن حكومة إقليم كردستان لم ترسل قوات من البيشمركة إلى المناطق المتنازع عليها في محافظة ديالى دون تنسيق مسبق مع الحكومة الاتحادية، وما يصوره البعض من عدم التنسيق هو محاولة لخلق أزمة سياسية بين بغداد وأربيل". وأوضح برواري أن "المناطق المتنازع عليها في محافظة ديالى تخضع لرقابة الأمم المتحدة إلى جانب وجود اللجنة الثلاثية المتمثلة بالحكومة المركزية وحكومة الإقليم والجانب الأميركي، ولا يمكن أن يتم إرسال أية قوة إلى المنطقة دون وجود تنسيق مسبق". وكان مصدر مسؤول في وزارة البيشمركة بحكومة إقليم كردستان، قد أفاد في وقت سابق إن "لواءين من قوات البيشمركة يتمركزان الآن في قضاء خانقين ومرتفعات ناحية جلولاء ضمن محافظة ديالى". وقال وكيل وزارة البيشمركة، أنور حاج عثمان إن "وزارة البيشمركة أرسلت عدداً من قوات البيشمركة إلى مناطق متنازع عليها (بين حكومتي الإقليم والاتحادية) ضمن محافظة ديالى، بهدف حماية المواطنين الكرد هناك". وأضاف أن "الوزارة كانت قد وضعت اللواءين الثاني والثالث في حالة الاستعداد في وقت سابق، وقد حركتهما باتجاه المناطق المتنازع عليها ضمن حدود محافظة ديالى". ووجه التحالف الكردستاني في مجلس النواب العراقي الأسبوع الماضي مذكرة احتجاج إلى رئاستي النواب ومجلس الوزراء والقائد العام للقوات المسلحة العراقية نوري المالكي لإيجاد حل للأوضاع المتردية التي أدت إلى نزوح المئات من العوائل الكردية في نواحي قريته وجلولاء والسعدية بمحافظة ديالى"، لافتا إلى "نزوح ١٤٠٠ عائلة كردية من تلك النواحي ومقتل نحو ٥٠٠ شخص بينهم ١٧٦ كردياً". وكان نائب رئيس الحزب الديمقراطي الكردستاني نيجيرفان بارزاني، قد أعرب في مقابلة صحفية، عن مخاوف القيادة الكردية من تطورات الوضع الأمني في المناطق المتنازع عليها، خصوصاً التهديدات المتواصلة للسكان الكرد في منطقتي السعدية وجلولاء، مبيناً أن القيادة السياسية لإقليم كردستان ستتخذ السبل كافة لحماية سكان تلك المناطق.

مراقبون: المشروع يعود بالفائدة على العراق والكويت ويغير الخريطة الاقتصادية العربية

أزمة ميناء مبارك: مساع حثيثة مشتركة لإنهائها

□ متابعة / المدى

حثت أطراف سياسية عراقية وكويتية على اللجوء للطرق الدبلوماسية وتهدئة الأوضاع لإنهاء أزمة ميناء مبارك الكبير الكويتي والابتعاد عن التصريحات المتشنجة التي تعقد الأزمة بشكل اكبر.

ومعروف أن ميناء مبارك هو قيد الإنشاء ويقع في شرق جزيرة بوبيان الواقعة شمال الكويت، ويمر إنشاء الميناء بأربع مراحل تنجز المرحلة الأولى في عام ٢٠١٥ ب ٤ أرصفة مع وجود مخطط هيكلي مستقبلي يصل إلى ستين رصيف ليكون واحدا من أكبر الموانئ في الخليج العربي، لكن إنشائه أثار استياء شعبينا ورسميا لدى بعض الجهات العراقية التي يرى بأن الميناء سيقطع الشريان البحري الرئيسي الذي يمتلكه.

وطالبت رئاسة إقليم كردستان كل من العراق والكويت تجنب خلق أزمة على خلفية إنشاء الميناء محذرة من أن نشوب أية أزمة ستلحق الضرر بالطرفين في وقت يجري فيه وفد عراقي في الكويت مباحثات للاطلاع على تفاصيل بناء الميناء. ونقل بيان عن ناطق باسم رئاسة الإقليم دون ذكر اسمه قوله "منذ فترة بدأت تظهر بوادر أزمة بين العراق والكويت، بسبب بناء ميناء جديد"، وتابع "نحن نرى أنه يتوجب على العراق والكويت، ألا يسمحا بخلق أية أزمة بينهما، والتي لن تكون في صالح أي من الطرفين". وأشار إلى أن "الحوار هو السبيل الوحيد لحل أية مشكلة.

يأتي ذلك في وقت قال فيه مسؤول في وزارة الخارجية الكويتية إن اجتماعا موسعا عقد قبل يومين بين الجانبين "العراقي والكويتي" على هامش الزيارة التي يقوم بها للكويت وفد فني عراقي لبحث مشروع ميناء "مبارك الكبير".

ونقلت مصادر إعلامية عن المسؤول الذي فضل عدم ذكر اسمه قوله إن الجانب الكويتي "قام بعرض الدراسات المتعلقة بمشروع ميناء مبارك من حيث الموقع وتدارس مدى تأثيره على حركة الملاحة في القناة المائية لخور عبد الله وكذلك ما يتصل بالنواحي البيئية المرافقة للمشروع"، مشيرا إلى أن أعضاء الوفد الفني العراقي قاموا "بزيارة ميدانية إلى موقع الميناء كما سيعقدون لقاءات مع المنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية وبعض الجهات الفنية ذات العلاقة بالمشروع.

إلى ذلك كشف أحد أعضاء الوفد العراقي الزائر للكويت أن "اللقاء الأول مع الجانب الكويتي بخصوص ميناء مبارك كان لقاء طيبا ومثمرا لدرجة كبيرة وتم التفاهم على العديد من النقاط الجوهرية والتي أهمها إلغاء المرحلة الرابعة من المشروع والتي كانت هي بؤرة المشكلة على اعتبار أن هذه المرحلة ستبنى داخل مياه خور عبد الله والذي كانت ستعبق الملاحة"، مضيفا أن "الجانب الكويتي أكد لنا إلغاءها والاكتفاء بالمراحل الثلاث فقط، بعد أن عرضوا علينا كل المراحل من خلال الوثائق". وأوضح عضو الوفد العراقي الذي رفض ذكر اسمه، أن "الجانب العراقي ليس معترضا على بناء الكويت لأي منشأة على أرضها، ولكن تحفظنا على المرحلة الرابعة التي تهدد سير الملاحة للعراق في هذا الوقت الذي تكثر المشاريع في كل أنحاء العراق لإعادة إعماره بعد سنوات من الدمار"، لافتا إلى أن "الأضرار البيئية كان حاضرة وبقوة والتي تعهد الجانب الكويتي بالعمل على حماية البيئة والحفاظ عليها وصيانتها من التلوث الذي ستسببه السفن من رمي المخلفات الكيميائية وغيرها".

وفي معرض الحديث عن المنافع الاقتصادية التي ستعود على البلدين في حال إنشاء الميناء ذكر النائب الإسلامي الكويتي وليد الطباطائي أن الميناء يخدم العراق أكثر من الكويت لأنه يعمق الممرات المائية نحو عشرة أميال إلى ميناء الفاو. ودعا الطباطائي الحكومة الكويتية إلى نقل الميناء لجنوب جزيرة بوبيان أو أي مكان آخر لكي يقطع دابر المشكلة التي حصلت بين الطرفين، مشيرا إلى أن ميناء مبارك الذي وصلت مرحلة بناءه إلى نسبة (٣٠٪) بالإمكان استخدامه في أعمال أخرى.

وشهدت العلاقات بين العراق والكويت بعد عام ٢٠٠٣، تحسناً ملموساً في السنوات القليلة الماضية إذ بدا كأنها تتجاوز تداعيات الاجتياح العراقي أيام نظام صدام حسين عام ١٩٩٠. وما زال على العراق الاعتراف رسمياً بحدود الكويت البرية والبحرية. لكن بغداد تحتج على ترسيم الحدود الذي أجراه مجلس الأمن عام ١٩٩٣ بموجب القرار ٨٨٣.

وفي تقدير المختصين أن هناك ثلاثة سيناريوهات للخروج من هذه الأزمة، الأول يتمركز حول استمرار الكويت في بناء ميناء مبارك كون الميناء مبنيا على أرض سيادية كويتية مدعومة بقرار من مجلس الأمن، وتستند الكويت قانونيا إلى حقها السيادي بهذا المشروع، والتخوفات العراقية إذا تمت إزالتها من خلال زيارة الوفد العراقي للكويت في الأيام المقبلة وتم شرح كل الأبعاد الفنية للمشروع وحين تأكد العراق من خلو المشروع من أي أضرار على الملاحة العراقية، بالتالي لابد أن يغلق ملف هذه الأزمة، وتكمل الكويت ما بدأته من مراحل هذا المشروع، والانتقال من ملف أزمة إلى ملف تعاون شامل يخدم البلدين لما فيه من مصالح اقتصادية تخدم المنطقة جميعها. والثاني هو إلغاء أو تأجيل ميناء مبارك، ويعارض عدد كبير من الكويتيين هذا السيناريو حيث يرون أن عملية إلغاء مشروع الميناء لها من الأضرار السيادية في المقام الأول، ومن الأضرار الاقتصادية في المقام الثاني، مع استبعاد عملية إيقاف المشروع إذ انه ليس ضمن السيناريوهات المقبولة في الكويت لا على المستوى الرسمي ولا على المستوى الشعبي. أما السيناريو الثالث والمتمثل في تغيير موقع ميناء مبارك الكبير، فهو سيناريو قد يطالب به العراق كمخرج حين لا يقتنع بالتأكيد الكويتي الرسمي لسلامة الملاحة العراقية بعد زيارة الوفد العراقي لدراسة وبحث الموضوع مع الكويت، وبما أن الكويت قد أبدت رسميا وشعبيا استمرارها في بناء الميناء، وبذلك قد يستغل العراق هذا السيناريو كنوع من أنواع التفاوض واستخدامه كورقة ضغط على الكويت لتقديم تنازلات أخرى لقضايا أخرى عالقة بين البلدين كقضايا الديون العراقية وقضية الخطوط الجوية العراقية وغيرها.

أنـبـاء

الخارجية الألمانية تدين تفجيرات الاثنين

■ أدان وزير الخارجية الألماني جيدو فيستروفيلة الاعتداءات التي وقعت في البلاد الاثنين الماضي وخلفت المئات بين قتيل وجريح.

جاء ذلك في بيان صحفي تلقت(المدى) نسخة منة يوم أمس، وقال جيدو فيه "أني أدين و بشدة سلسلة الاعتداءات الخيرة التي وقعت في العراق. على العراق ألا يحيد عن مسار استقراره الديمقراطي والاجتماعي بفعل العمال الإرهابية".

وتابع وزير الخارجية الألماني "إننا نواصل دعمنا لشركائنا العراقيين في عملية المصالحة الاجتماعية وإعادة البناء".

اعتقال مسلح سوري في العراق

■ أعلنت وزارة الداخلية اعتقال مسلح سوري دخل البلاد بصورة غير مشروعة غربي الموصل.

ونقلت وكالة كل العراق عن بيان للوزارة أمس الأربعاء قوله أنّ "قوة أمنية اعتقلت المسلح وذلك إثر ورود معلومات تفيد بوجوده واختبائه في أحد منازل قرية "تربكة" التابعة لناحية الشمال غربي الموصل".

وأضاف البيان أنّ "تحقيقاً يجري معه لمعرفة أسباب دخوله الأراضي العراقية بصورة غير شرعية وحمله للسلاح".

وكانت سوريا فتحت في وقت سابق حدودها مع العراق وبصورة جزئية.

دعوة لتشكيل مجلس الطلبة والشباب

■ كشفت كتلة كفاءات العراق عن مقترح قدمته يدعم الشباب العراقي من خلال مجلس يكون ممثلا حقيقا عن هذه الشريحة المهمة.

وقال هيثم الجبوري في مؤتمر صحفية عقده أمس إن كتلة كفاءات العراق قدمت مقترحا لتشكيل المجلس العراقي للطلبة والشباب.

وأضاف الجبوري أن ذلك المقترح يأتي نظرا للأهمية الكبيرة لشريحة الطلبة والشباب ولما تشكله من نسبة عالية وواعية من أبناء الشعب العراقي، ما يجعل من الضروري وجود من يمثلهم وينقل توجهاتهم ومشاكلهم والدفاع عنهم.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير: فخري كريم
المدير العام: غادة العاملي
مدير التحرير التنفيذي: عامر القيسي
مدير تحرير الملاحق: علي حسين
مدير التحرير الاداري: نزار عبدالستار
مدير التحرير الثقافي: علاء المفرجي
سكرتير التحرير الفني: ماجد الماجدي
المدير الفني: خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ - زقاق ١٣ بناء ١٤١ هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥
كردستان. أربيل. شارع برايتي دمشق. شارع كرجية حداد ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦ هاتف: ٢٣٢٢٧٥ - ٢٣٢٢٢٧٦
فاكس:٢٣٢٢٢٨٩ بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧
التوزيع: وكالة المدى للتوزيع مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL - MADA
General Political Daily
Issued by : Al - Mada Establishment for Mass Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام و الثقافة و الفنون